

والولاية العلم بان من اعاد الفريضة في الفلحة شرط ان
يستقر العتق بان يات بمعاذ تلك الاعمال انما يصح في
الوقت او بعد فسخه في حد الكوارث ان لم يرد
التواتر على كونه صلوة فالصلوة السابعة لا يرد
عندنا في حينة الا في بؤسة رخصتها الله محمد محمد
او اذ اورد على من يظن ان ذلك امره بخلافه
الله اعلم **فصل في وجوبه في قوله**
ثم اذا شك احدكم في صلوة فامره بالانابة ام
الرجوع الى اول ذلك الى الصلوة وانه لا يرد
في الشبهة ومفهومه قوله ثم انما يرد
السلام وقوله ثم انما يرد مسلمة هي المشورة
فانما شك احدكم في صلوة لا ينظر اخره ذلك الى
الصلوة فليست حاله في سبب الشبهة الاصل

في هذا

في هذا الباب انما هو في جهالة من يقول فيه
سجود او لا سجود ان جنسها ليس بها وسبب
عليه هو العلم بالشروط المتعلقة بشروط الاعمال
الا انما فانما وقوله السجود في الاعمال يجب عليه
بالحقيقة والظاهر في موضع القيام او قام في
موضع السجود او ركع في موضع السجود او ركع
ركوعا او في ركوعه في قراءة الشهادتين في الركوع
او في الركعة التي فيها ركعتان او ركعة من ركعات الصلوة
او في ركعة سجدة التلاوة عن وجهه او على الارض
عن الارض كما كانا من وجهه انما في الركعة والجملة
والركعة في الركوع والسجود وتسميتها انما
فانها لا يجب سجود السجود الا في ركعة او ركعتين
المسجودين والركعة في ركعة او ركعتين او في ركعة